

البوليساريو تحاول التشويش على التقارب الموريتاني المغربي

العلاقات الموريتانية المغربية التي تعرف تناعما واضحا، كما تخشى البوليساريو أن تقوم نواكشوط بفتح قنصلية بإحدى مدن الجنوب المغربي. وتعد هذه الزيارة الثانية من نوعها لوفد البوليساريو إلى موريتانيا منذ أحداث معبر الكركرات التي انتهت بتدخل القوات المسلحة الملكية وطرد عناصر البوليساريو من المعبر الحدودي بين المغرب وموريتانيا، ووضع حزام أمني من أجل تأمين تدفق السلع والأفراد نحو نواكشوط والعمق الأفريقي عبر المعبر. ويتوقع خبراء في العلاقات الدولية أن تقوم نواكشوط في عهد الرئيس الحالي بخطوة إيجابية في ملف الصحراء بإعادة تقييم علاقاتها مع الجبهة الانفصالية، في ظل توسع الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على صحرائها.

وكانت الحكومة الموريتانية قد منعت مؤخرا الترخيص لنشاط مؤيد للجبهة البوليساريو الانفصالية كان ينوي فتح مكتب تابع لعناصرها وينظم في مدينة "بيير أم غرين"، أقصى شمال شرق موريتانيا.

محمد مامون العلو

الرباط - تحاول جبهة البوليساريو الانفصالية التشويش على التقارب الموريتاني المغربي من خلال إرسالها وفدا من الجبهة متورطا في انتهاكات حقوقية، للقاء الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني. وحسب وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية استقبل الغزواني مساء الأربعاء وفدا عن جبهة البوليساريو. وتكررت الوكالة أن وفد جبهة البوليساريو سلم للرئيس الموريتاني رسالة من زعيم البوليساريو إبراهيم غالي تتناول بالخصوص مستجدات نزاع الصحراء، وذلك في ضوء مناورات تقودها الجزائر للترويج لدور أفريقي في إطار البحث عن حل لهذا النزاع الإقليمي. وتحاول البوليساريو والجزائر صنع بروباغندا على أساس هذا الخبر الذي وصفه متابعون بالعادي وغير المؤثر، حيث تأتي هذه الزيارة في إطار البحث عن منفذ سياسي للخروج من دائرة الهزائم المتتالية للجبهة ومن يدعمها، وتود من ورائها الجزائر كسب رهان نواكشوط إلى جانبها ضد المغرب.

وأوضح صبري الحو الخبير في القانون الدولي للهجرة ونزاع الصحراء، في تصريح لـ "العرب"، أن تحركات قيادة البوليساريو تأتي على إثر نجاح المغرب في إقناع موريتانيا بأهمية وحجية اضطلاعها ببسط سيطرتها ومراقبتها على حدودها الشمالية مع المغرب وتأمينها، مشيرا إلى أنه "مكسب رغم أنه صعب في تعقيدات معادلاته الداخلية في موريتانيا".

ولفت الحو إلى أن "الجزائر تتحرك في كل الاتجاهات لمنع خروجها المذل من معادلات الحل دون فهم تربيته من نزاع الصحراء المغربية، الذي خلقته مع ليبيا في عهد عمر القذافي، واحتضنته فوق أراضيها ومولته من أموال الشعب الجزائري".

وتسبقت مصادر محلية تردد الرئيس الموريتاني في استقبال معوض رئيس الجبهة الانفصالية الشير مصطفى السيد إذ تم تجاهله من طرف رئاسة الجمهورية بعدما وصل إلى العاصمة الموريتانية منذ السبت.

وربط مراقبون تحرك البوليساريو صوب موريتانيا بالتغيير الميداني الذي أحدثته المغرب في منطقة الكركرات بدعم دولي غير مسبوق، والمناورات العسكرية الأخيرة للجيش الموريتاني بالقرب من المنطقة لقطع أي محاولة لتسلل عناصر البوليساريو نحو المغرب، إلى جانب تقارب وجهات النظر بين الرباط ونواكشوط على كافة الأصعدة.

ورجح هؤلاء أن تكون الجزائر ضغطت بوسانها لأجل التسريع باستقبال وفد البوليساريو من طرف الرئيس الموريتاني، في محاولة يائسة لتقويض الموريتاني، في محاولة يائسة لتقويض

مخاوف متصاعدة من هيمنة الأحزاب على المحكمة الدستورية في تونس

البرلمان يصادق على تعديلات تمهد لانتخاب أعضاء المحكمة



النهضة تريد محكمة دستورية على مقياسها

الأول معدلا دون عرضه على شاشة قاعة الجلسة العامة أو توزيعه ورقيا، وهو ما اعتبره إخلالا بالقانون وبالنظام الداخلي للمجلس النيابي.

وبينما ارتبطت المخاوف سابقا بإملاء ملك المحكمة الدستورية، باعتباره ظل مطلبا سياسيا مكررا في عهد جل الحكومات المتعاقبة، ترى شخصيات سياسية ممثلة في السلطة أن المخاوف زادت وترتبه بعد التعديلات الأخيرة. وأكد المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة فتحي العيادي في تصريح لـ "العرب"، "نحن تجاوزنا الوضعية السابقة والحالة التي كانت عليها الترشيحات، والآن تحيل اللجنة الأسماء المقترحة على الجلسة العامة للتصويت ودور الأحزاب ترشيح 4 من 12 مرشحا، السلطات الثلاث هي شريكة في تأسيس المحكمة التي تراقب بقية السلطات والمطلوب أن يقع احترامها".

وبشأن الاتهامات الموجهة لحركة النهضة بإمكانية الهيمنة على مفاصل الحركة في السياق الرئاسي الأخير، حينها يمكن أن نتحدث عن هذه المخاوف. مستدركا "هي الآن أقرب إلى حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب". لافتا إلى أن "النهضة ستقدم بمرشح وحيد، والتصويت الآن مرتبط بإرادة النواب". وأشار إلى أن "عملية التصويت المزمع تنظيمها في جلسة عامة يوم 8 أبريل المقبل ستكون وفقا للقانون السابق ومن يحوز على 145 صوتا يمر". مبدئا أملا في التوصل إلى حل وأن تتحمل كل الأطراف مسؤولياتها.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن "مبادرة رئيس البلاد والمجلس الأعلى للقضاء جيدة، وتخفيض عدد المصوتين من 145 إلى 131 نائبا لضمان الكفاءة كذلك خطوة إيجابية تزيد الخوف من فرضية 109 التي تتركس هيمنة طرف دون آخر". وبخصوص المخاوف المتصاعدة من المحكمة، لأن البرلمان أصبح فيه نوع من الهيمنة أطراف سياسية على المحكمة دون سواها، يعتقد الخرابي أن "هناك توجسا من أن تتعطل مرة أخرى عملية تركيز المحكمة، لأن البرلمان أصبح فيه نوع من العبث في السلوك السياسي خصوصا بين نواب كل أئتلاف الكرامة والدستوري الحر والتيار الديمقراطي والنهضة".

وتابع "هناك مخاوف من تعطيل سير الجلسات العامة وبشأن الثلاثة أعضاء المنتخبين والذين لم يتم تعيينهم بعد خصوصا بعد تهديدات نواب المعارضة على غرار رئيسة كتلة الدستوري الحر عبير موسى والنائب منجي الرجوي". فضلا عن المخاوف من عجز البرلمان على عقد جلساته، تطرق الباحث في القانون الدستوري إلى "إمكانية تأخر الرئيس قيس سعيد في تقديم 4 أعضاء". وشرح بالقول "لأنك معايرين نقبس بها السلوك السياسي لسعيد، بالإضافة إلى الخوف الجدي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء الذي لم يضع طريقة لانتخاب 4 أعضاء وهو ما قد يؤدي إلى استكمال مسار تركيز المحكمة".

وأردف "سعيد منفتح من غياب المحكمة لأن القرارات الدستورية تعود إليه، وفي صورة تركيزها ستزول هذه القرارات وسيصبح خاضعا لكل القوانين". ورفض عبير عديد النواب من عدة كتل برلمانية نتججة التصويت على الفصل

ووقع انتخاب عضو واحد فقط وهي القضية روضة الوريغي في عام 2018. ويُعرف الدستور في فصله 118، المحكمة الدستورية بأنها "هيئة قضائية مستقلة تتركب من 12 عضوا من ذوي الكفاءة، ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون الذين لا تقل خبرتهم عن عشرين سنة. يعين كل من رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون ويكون التعيين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات". وتتضمن اختصاصات المحكمة الدستورية أساسا في مراقبة دستورية كل من تعديل الدستور والمعاهدات إلى جانب مراقبة دستورية مشاريع القوانين ومراقبة دستورية النظام الداخلي للبرلمان.

وبدل أن يتم انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية من قبل مختصين جامعيين في القضاء والمحاماة يتوفر فيهم عنصر الكفاءة والنزاهة، انتقلت المسألة إلى أروقة البرلمان بأحزابها السياسية المتناحرة. ويبدو أن المشاحنات التي شهدتها أروقة البرلمان مؤخرا ووصلت حد التعنيف الجسدي، سترزيد من تعقيد الوضع وتنذر بيوادر تواصل الاحتقان السياسي، في وقت بدأ فيه ملك المحكمة الدستورية يرى النور بعد أن كان حبيس الرفوف والشعارات لسنوات طويلة. وأفاد رابع الخرابي الباحث في القانون الدستوري وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية أن "التعديل جاء متأخرا، لكنه من حيث الجدوى لأمس جوانب مهمة، أبرزها تعديل الفصل 10 من القانون الأساسي للمحكمة بحذف عبارة تباعا".

لا يزال مسار إرساء المحكمة الدستورية للفصل في النزاعات السياسية يثير الجدل في تونس وسط مخاوف متصاعدة من تأسيس هيكل قانوني ودستوري على مقياس الأحزاب الحاكمة ويخدم بدرجة أولى أجداتها في الحكم، إلا أن متابعين يتوقعون أن تلقي جلسات البرلمان الصاخبة والعراك المستمر بين النواب بظلالها سلبا على جلسات انتخاب بقية أعضائها.

خالد هدي

تونس - تتصاعد المخاوف في تونس بعد مصادقة البرلمان على تعديلات تخص القانون الأساسي للمحكمة الدستورية التي طال انتظارها، من هيمنة الأحزاب الحاكمة على مكونات المحكمة والتحكم في مفاصل قراراتها، في ظل المناخ السياسي المتوتر واستمرار المعارك حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث.

وصادق البرلمان ليل الأربعاء - الخميس على تعديلات كانت تقدمت بها الحكومة سنة 2018، لتعديل وإتمام القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية، بأغلبية 111 نائبا، مقابل 9 محتفظين ودون اعتراض، تمهيدا لانتخاب أعضاء المحكمة في أبريل القادم. ووفق القانون، يجب حشد 145 نائبا لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وهو ما يحول دون تشكيلها حتى الآن، ما أطلق مساع لتعديل القانون من أجل خفض عدد النواب المطلوب.



وتشمل التعديلات التي صوت عليها النواب خمسة فصول وقد تم التصويت على كل فصل على حدة، وتراوح عدد المصوتين لغايتها بين 113 و130 نائبا. كما أن التصويت على كامل القانون تم بـ111 صوتا.

وعلى الرغم من تنصيب الدستور التونسي على إرساء هذه الهيئة في أجل سنة من تاريخ الانتخابات التشريعية، التي أجريت في أكتوبر عام 2014، إلا أن البرلمان عجز عن إرسائها، بسبب الجاذبات السياسية وعدم بلوغ النصاب القانوني لانتخاب السه أعضاء في حصة البرلمان وهو 145 صوتا.

التوترات الاجتماعية تثقل كاهل الحكومة في الجزائر

إلى غداء للاحتجاجات السياسية المستمرة في البلاد منذ 16 من فبراير الماضي، على اعتبار أن الخطاب السائد لدى الحراك الشعبي والمعارضة السياسية، يتحدث عن "نظام سياسي فاشل يتوجب رحيله، وليس مجرد أزمات عارضة".

وفي خطوة لامتناع غضب فئة معطوبي ومشطوبي وذوي حقوق أفراد الجيش، الذين وقع الاستغناء عنهم بعد حقبة العشرية الدموية (1990 - 2000)، بعد تعرضهم لحملة قمع خلال الأسبوع الماضي عقب محاولتهم تنظيم وقفة احتجاجية قرب العاصمة، قررت السلطات العسكرية مراجعة بعض التدابير المعمول بها سابقا، من أجل التقليل بمطالب أكبر عدد من المعنيين، والذي يقدر بأكثر من 200 ألف فرد.

وكان ناشطون في التسيقية المشرفة على هؤلاء، قد عبروا في أعقاب إجهاض وفتتهم الاحتجاجية من طرف قوات الأمن، عما أسموه بـ"خبثتهم في عود الرئيس عبد المجيد تبون، بعدما ودهم خلال حملته الانتخابية بطي الملف نهائيا"، وتوعدوا بالعودة إلى صفوف الحراك الشعبي وتبني مطالبه السياسية.

فضلا عن تآكل احتياطي الصرف الأجنبي الذي تقلص من سقف 200 مليار إلى نحو 40 مليار دولار أميركي حاليا، بحسب تصريحات الحكومة.

الجزائر تتجه نحو صيف ساخن، قياسا بالعديد من المؤشرات التي تتركس تراجع الخدمات وندرة بعض السلع الغذائية

ورغم اشتغال قطاع معتبر من الشارع الجزائري بالاستحقاق الانتخابي المقرر في 12 من يونيو المقبل، إلا أن الإكراهات الاجتماعية باتت تفرض نفسها بشكل بارز، وأحبطت معها الأمل في التغيير الذي تروج له السلطة الجديدة، خاصة في ظل تداول صور وتسجيلات لم يعدها الجزائريون إلا في ثمانينات القرن الماضي، وأدت حينها إلى ما يعرف بانفجار أكتوبر سنة 1988. وتتخوف السلطة الجزائرية من إمكانية تحول بؤر التوتر الاجتماعي

وتعيش الجزائر في الأسابيع الأخيرة غليانا اجتماعيا غير مسبوق، بسبب تراكم أوجه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فبعدما كانت الأضواء تسلط على البطالة والسكن، امتدت العدوى إلى الغلاء اللافت في مختلف المواد الاستهلاكية، وتراجع القدرة الشرائية للسكان بسبب الخفض المستمر لقيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري)، أمام سلة العملات الصعبة.

ويبدو أن الجزائر تتجه نحو صيف اجتماعي ساخن، قياسا بالعديد من المؤشرات التي تتركس تراجع الخدمات العمومية وندرة بعض السلع الغذائية في الأسواق، وبدأت بوادر ذلك بأزمة السيولة المالية في مراكز البريد والبنوك، وتذبذب التزويد بمياه الشرب، وارتفاع الأسعار، وتراجع أداء الهيئات والسلط الحكومية المحلية في التكفل بالانشغالات اليومية للمواطنين.

وسجلت الجزائر تراجعها في القدرة على الاستمرار في سياسة شراء السلم الاجتماعي، بعد تقلص مواردها بداية من صائفة العام 2014، حيث نزلت المداخل من أكثر من 60 مليار دولار العام 2013، إلى حوالي 27 مليار دولار العام الماضي،

وتشكل أزمة السكن والشغل، الهاجس الأكبر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي في البلاد خلال السنوات الأخيرة، بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب، وتراجع الإمكانات المالية للحكومة التي كانت ترصدها سنويا في إطار ما كان يعرف بشراء السلم الاجتماعي. وكان عدد من الشبان في ضاحية بني ثور بمدينة ورقلة باقضى الجنوب



غليان في الشارع الجزائري

وتشكل أزمة السكن والشغل، الهاجس الأكبر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي في البلاد خلال السنوات الأخيرة، بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب، وتراجع الإمكانات المالية للحكومة التي كانت ترصدها سنويا في إطار ما كان يعرف بشراء السلم الاجتماعي. وكان عدد من الشبان في ضاحية بني ثور بمدينة ورقلة باقضى الجنوب

وتشمل التعديلات التي صوت عليها النواب خمسة فصول وقد تم التصويت على كل فصل على حدة، وتراوح عدد المصوتين لغايتها بين 113 و130 نائبا. كما أن التصويت على كامل القانون تم بـ111 صوتا.

وعلى الرغم من تنصيب الدستور التونسي على إرساء هذه الهيئة في أجل سنة من تاريخ الانتخابات التشريعية، التي أجريت في أكتوبر عام 2014، إلا أن البرلمان عجز عن إرسائها، بسبب الجاذبات السياسية وعدم بلوغ النصاب القانوني لانتخاب السه أعضاء في حصة البرلمان وهو 145 صوتا.

صابر بلدي

الجزائر - تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية في عدد من المدن الجزائرية، بشكل يبرز حجم الأعباء التي تثقل كاهل الحكومة، في ظل تشابك خيوط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وعجزها عن تلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمع، مما يجعل تلك الاحتجاجات بؤرا مغذية للأزمة السياسية التي تتخطى فيها منذ أكثر من عامين.

ونظم متضررون من الزلزال الذي ضرب منذ نحو عام ولاية (محافظة) ميلة في شرق البلاد الأربعاء وقفة احتجاجية أمام مبنى السلطة المحلية (البلدية)، للتدبير بما وصفوه بـ"مماطلة تلك السلطات في التكفل بالأضرار التي خلفها الزلزال على مساكن ومباني هؤلاء".

وتزامن الاحتجاج مع تظاهرات أخرى نظمها مستفيدون من صيغة سكنية تدعمها خزينة الدولة وتعرف اختصارا بـ"عدل"، بسبب نقص الخدمات ونوعية السكن وتأخر الوصاية في التكفل بالملفات المودعة لدى مصالحها في مختلف المدن.